البصمةُ اللّغويّةُ كأداةٍ في اللّسانيّاتِ الجنائيّةِ لكشفِ هُوّيةِ مرتكبِيْ الجرائمِ الإلكترونيّةِ

The Linguistic Fingerprint as a tool in Forensic Linguistics for Identifying Cybercrime Perpetrators

* ط.د وسيلة العايب[1] / أ.د وردة بويران[2]
Wassila Laib [1] / Ouarda Bouirane [2]
مخبر الدّراسات اللّغوية والأدبية كلية الآداب واللّغات
جامعة 8 ماي 1945- قالمة- (الجزائر)
University of 8 May 1945, Guelma (Algeria)
Wlaib8724@gmail.com[1] / ouardaboui@gmail.com[2]

تاريخ الإرسال: 2025/09/15	تاريخ القبول: 2025/11/23	تاريخ النشر: 2025/12/02

مُلخّصُ البحث

تعدُّ اللسانيات الجنائيّة من أحدث العلوم الغربية، الّتي ارتبط ظهورها مع التطّور الحاصل في عالم الإجرام والجريمة، حيث يهدف هذا العلم إلى تحليل النّصوص المكتوبة والمنطوقة بطريقةٍ علميّة، وذلك من أجل البحث عن المجهول للقضية المراد التحقيق فيها، ومُحاولة مَعرفة السِمات اللّغويّة الّتي يمكن أن تكون دليلاً لغوياً جنائياً من شأنها أنْ تُساهم في الكشف عن المؤلف (المتحدّث)، وتعدّ البصمة اللّغويّة أحد أهم أدوات التحليل اللّغوي الجنائي للتّطبيقات القضائية المختلفة، لما لها من أهميةٍ بالغةٍ في الكشف عن هُوية المجرم الإلكتروني وتحديد شخصيته، وسنحاول في هذه الورقة البحثيّة، دراسة موضوع البصمة اللّغويّة كأداة في اللسانيات الجنائيّة لكشف هُوية مرتكبي الجرائم الإلكترونيّة؛ بوصفها دليلاً جنائياً بارزاً ومدى فاعليتها في الكشف عن الحقيقة، مع إبراز دورها الفعّال في التحليل الجنائي لمختلف النّصوص اللّغويّة ذات الصّلة بالجرائم الإلكترونيّة.

الكلماتُ المفتاحيّةُ: جريمة إلكترونيّة، مجرم إلكتروني، لسانيات جنائية، بصمة لغويّة، دليل جنائي، تحقيق جنائي.

Abstract :

Forensic linguistics is a relatively modern discipline that has emerged in response to the growing complexity of crime and criminal behaviour. It is concerned with the scientific analysis of written and spoken texts in order to uncover unknown elements of investigations and to identify linguistic features that may constitute forensic evidence capable of attributing authorship or speaker identity. Among the most significant tools in this field is the linguistic fingerprint, which has proven highly

* ط.د وسيلة العايب : Wlaib8724@gmail.com

relevant in judicial applications, particularly in addressing cybercrimes. This study explores the role of the linguistic fingerprint as a forensic linguistic tool for identifying perpetrators of cybercrimes, assessing its effectiveness as a reliable from of legal evidence in uncovering the truth. The paper further highlights its practical contribution to the forensic examination of linguistic texts directly associated with cybercriminal activities.

Keywords: cybercrime, cybercriminal, forensic linguistics, linguistic fingerprint, forensic evidence, criminal investigation.

مقدمة:

تعدُّ اللّغة وسيلةً فعّالةً في بناء المجتمع والفرد خاصّةً، لما لها من أهميةٍ بالغةٍ في عملية التواصل اللّغوي والاتّصال بين البشر، كما لها أهمية بالغة في حياة الفرد والمجتمع، فهي تجسيدٌ لمعارف الإنسان ومفاهيمه المختلفة عن الحياة والكون، وهي وجهٌ كاشفٌ عن الفكر الإنسانيّ الكامن في العقل البشريّ، وعلى هذا الأساس، فإنّ اللّغة والفكر وجهان لعملةٍ واحدةٍ، فلاوجود لفكرٍ دون لغةٍ، و لا لغة بدون فكرٍ؛ فنحن نفكّرُ باللّغة، ونعبّر عن هذا الفكر باللّغة أيضاً، وبذلك تبقى اللّسانيّات العلم الّذي أعطى للّغة حقّها بالدّراسة، والأكثر استقطاباً لاهتمام الباحثين والدارسين سواء من العرب أو من الغرب؛ لأنّها تمدّهم بمختلف الأساليب والطُرق العلميّة المنهجيّة والتطبيقيّة، الّتي من شأنها أنْ تُساعدهم بشكلٍ أو بآخر في مختلف دراساتهم اللّغويّة، ومن ثَمَّ الوصول إلى نتائج علميّة صحيحة ودقيقة، ممّا يُساهم في تطوير الدّرس اللّغوي.

فاللّسانيات هي العلم الّذي يدرس اللّغة دراسةً علميّةً تعتمد الوصف الدقيق للظاهرة اللّسانية القائمة على الفرضية، والملاحظة، والتّجربة، والاستنتاج، فكلُّها من صميم المنهج العلمي الذي يُفضي إلى نتائج الدّراسة علميّة وموضوعيّة بعيدةً عن الذاتيّة والمعياريّة والأحكام المسبقة؛ لأنّها تُبنى على قواعد وأحكام تجريبيّة.

وقدْ شهدت اللّسانيّات تطورًا كبيرًا واتّساعًا في آفاقها، فشملت ميادين نظرية متنوّعة: كعلم الأصوات، وعلم الصّرف، والنّحو، والدّلالة، والأسلوب، والسّيميائيّات، حيث تُعنى هذه الفروع بِدراسة الظّاهرة اللّغويّة من منظورٍ نظريّ بحت، وفي موازاة ذلك، نشأت فروع تطبيقيّة تسعى إلى تحويل نتائج البحوث النّظرية إلى ممارسات عملية، من أبرزها: اللّسانيات التّربويّة، والاجتماعيّة، والنّفسيّة، والجغرافيّة، والحاسوبيّة، والتّعليميّة، والبيولوجيّة، والأسلوبيّة. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحدّ، بل امتدّ ليشمل مجالات دقيقة وحساسة كالمجال الجنائيّ، فبرز فرع جديد يُعرف باللّسانيات الجنائيّة، الّذي أصبح أداة أساسيّة في التّحقيقات وتحليل القضايا الجنائيّة، حتى غدا علمًا مستقلًا حديثًا ضمن علوم اللّسان.

ولقد اتّصل هذا العلم (اللّسانيات الجنائيّة) اتّصالاً وثيقاً باللّغة، وباتت بذلك الوسيلة الأساسيّة الّتي يعتمدها الباحث اللّغويّ في دراسته للوصول إلى نتائج معلومة، ولا يقتصر ذلك على الباحث اللّغويّ فقط، وإنّما حتّى المحلّل الجنائيّ من شأنه أنْ يستفيد من هذا العلم أيضاً، فاللّسانيات الجنائيّة؛ هي ذلك العلم التّطبيقيّ المحض، والبينيّ الجامع بين اللّسانيات والعلوم الجنائيّة، متّخذاً من اللّغة أداته وسلاحه في الكشف عن الحقيقة؛ فكان اتّصاله باللّغة اتّصالاً حتميّاً.

وبناءً على ما سبق ذكره، كان ولابدّ من إثارة هذا البحث على اعتبار أنّ هذا العلم (اللّسانيات الجنائيّة) هو علم مستحدث، ولذلك كان لزاماً القيام بمثل هذه الدّراسات للنهوض بهذا العلم وبيان أهميته الكبيرة في مختلف الدّراسات اللّغويّة التّطبيقيّة البحتة؛ خاصّةً في مجال دراسة مختلف القضايا الجنائيّة المتعلقة بالجرائم، فهي السبيل الوحيد للكشف عن المجهول؛ وذلك بالنّظر إلى التطّور الحاصل في عالم الإجرام، حيث أصبحت الجريمة لغويّة إلكترونيّة؛ وهي من أحدث الجرائم في عصرنا الحالي (عصر المعلوماتيّة والتكنولوجيا)، وتكون اللّغة أداة الجناية فيها، ولا يمكن التّحقيق والبحث فيها إلاّ من خلال اللّغة أو ما يسمّى بالبصمة اللّغويّة؛ بوصفها أداةً للجريمة، ووجهاً كاشفاً عنها في الوقت ذاته.

وقد قمنا بإدراج مجموعةٍ من الأسئلة في هذه الدّراسة على النّحو الآتي:

ماذا نقصد بالجريمة الإلكترونيّة؟ ومن هو المجرم الإلكترونيّ؟ وماهي اللّسانيات الجنائيّة؟ وماهي أهمّ مجالاتها التّطبيقيّة؟ وما المقصود بالبصمة اللّغويّة؟ وما هو دورها في تحليل النّصوص اللّغويّة الجنائيّة؟ وأين تكمن أهميّة استخدام البصمة اللّغويّة في كشف هُوية مرتكبي الجرائم الإلكترونيّة؟

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي، وذلك لمناسبته طبيعة الدّراسة، الّذي يقومُ على وصف الظاهرة اللّغويّة ودراستها و مناقشتها، وذلك من خلال وقوفنا عند موضوع الجريمة الإلكترونيّة، واللّسانيات الجنائيّة، وعند أهم قضايا البصمة اللّغويّة، ودورها في تحليل النّصوص اللّغويّة الجنائيّة، إلى جانب أهميّتها في الكشف عن هُوية مرتكبي الجرائم الإلكترونيّة.

❖ **ضبطٌ مصطلحيٌّ ومفاهيميٌّ**: قبل التّطرق إلى أهمّ العناصر لهذا المقال العلميّ، لابدّ من فهم مصطلحاته، والمنوطة بشكلٍ واضحٍ في العنوان (الموضوع الرئيسيّ للبحث)؛ فكانت مصطلحات بحثنا على النّحو التالي:

1- الجريمةُ الإلكترونيّةُ cybercrime
2- اللّسانياتُ الجنائيةُ forensic linguistics
3- البصمةُ اللّغويّةُ linguistic fingerprint

1-الجريمةُ الإلكترونيّةُ: cybercrime

تمثّل الجريمة على العموم سلوكاً إجراميًّا؛ سواء كان بطريقةٍ إيجابيّة أم سلبيّة، كما تتعدّد الأساليب والطُرق في التخطيط لها وتطبيقها وأكثرها تأثيراً تلك الّتي تُؤدَّى بطُرق ماديّة ملموسة (السّرقة، والقتل، والطعن، والضرب وغيرها)، فكلُّ هذه الجرائم تتمُّ بحركةٍ فعليّة تطبيقيّة من المجرم، وبين ما هو فكريّ حيث يكون العقل هو المدّبر

واللّغة سلاحاً للجريمة؛ كالتهديد، والكذب، والقذف، والابتزاز، من خلال استهداف الشبكة الإلكترونيّة (الحاسوب)؛ وما يُعرف بالجريمة الإلكترونيّة اليوم، وذلك من خلال الاعتماد على اللّغة كأداة للجناية، ومن ثمّ نتساءل: ماهي الجريمة الإلكترونيّة؟ ومَنْ هو مرتكبها؟ وما العلاقة بين الجريمة واللّغة؟

1-1-تعريفُ الجريمةِ الإلكترونيةِ: تُعرّف الجريمة عموماً، ومن الناحية القانونيّة بأنّها كلُّ فعلٍ يخالف القانون والشرع، وقد تعدّدت آلياتها واختلفت باختلاف البيئات والأهداف، إلى جانب استحداثها وتطوّرها من حينٍ إلى آخر، ما أدّى إلى ارتباطها بالجانب التكنولوجيّ، والمعلوماتيّة؛ وهو ما سُمّي اليوم (الجريمة الإلكترونيّة)، وتعدّ: " الجريمة الإلكترونيّة من الجرائم المستحدثة الّتي تُرتكب باستخدام أجهزة الحاسوب عبر شبكة الإنترنت، ويكمن هدفها في اختراق الأنظمة والشبكات المعلوماتية، أو إحداث التخريب والتلاعب بالبيانات، وقد تشمل أيضًا التزوير، والسّرقة، والاختلاس، إلى جانب انتهاك حقوق الملكيّة الفكريّة من خلال القرصنة وسرقة المحتوى الرقمي. (...) وقد أصبحت الجريمة الإلكترونيّة واقعاً له تداعياته السلبية على الاقتصاد العالمي مُسبّبةً خسائر ضخمة للمجتمعات (...)، والعلاقة طرديّة ما بين التقدّم العلميّ في مجال الحاسب والنمو المتزايد في معدّل الجريمة الإلكترونيّة؛ فهذا النوع من الجرائم الحديثة والمستحدثة تتنوّع وتتضاعف يوماً بعد يومٍ، وعادةً يختلف مرتكب الجريمة عن المجرمين التقليديين؛ لأنّه في الغالب على دراية كافية من العلم والثقافة والمعرفة. "[1]

يرتبط هذا النّوع من الجرائم بالتطوّر العلميّ، والتكنولوجيّ، فالجريمة بوجهٍ عامٍ تتطّلب وجود مجرمٍ بغضّ النظّر عن إمكانياته وقدراته أو حتّى أداة الجريمة الّتي سيعتمدها، في حين مجرم الجريمة الإلكترونيّة ليس مجرماً عادياً، بل هو مجرمٌ متمكّنٌ و ومحترفٌ، وعلى دراية كافيةٍ بجميع حيثيات جريمته الإلكترونية، وتُعرّف أيضاً بأنّها: " كلُّ سلوكٍ غير مشروع يتعلّق بالمعالجة الآلية للبيانات أو نقل هذه البيانات. "[2]

ويُقصد بها أيضاً: " النشاطات غير المشروعة في مجال الحواسيب، وتلك الأفعال الّتي تستهدف بشكل غير قانوني نسخ المعلومات المخزنة، أو حذفها، أو محاولة الوصول إليها دون إذن، سواء كانت هذه البيانات محفوظة داخل جهاز الحاسوب أو تمرّ عبره أثناء عمليات التحويل أو الإرسال."[3]

يُركّز هذان التّعريفان على إبراز موضوع الجريمة الإلكترونيّة من نقلٍ للبيانات، ومعالجتها إلى جانب نسخ المعلومات وحذفها، أو الوصول إليها عن طريق الحاسوب كوسيلة للجريمة أو هدف لها؛ فهو وسيلةٌ بوصف العلاقة بين المجرم والجاني، وهدفٌ لتسهيل العلاقة بين المجرمين في سبيل تبادل المعلومات والاتّصالات.

فالجريمة الإلكترونيّة، باختصار، جريمة آلية ولغويّة: أيْ هي سلوك غير قانوني يعتمده خبير في البرمجيّات والمعلوماتيّة بطريقة آلية (حاسوبيّة)، وذلك بالاستعانة باللّغة (آلة +لغة).

*الجريمة الإلكترونيّة = المجرم ← رسم الغاية و الهدف ← الأداة ملموسة وتوجد لغة؛ (فعل +لغة) الضحية ← تحقيق الهدف.

بناءً على هذا المخطط يمكن فهم الجريمة الإلكترونيّة بأنّها عملية متكاملة تقوم على سلسلة خطوات مترابطة، يقوم فيها المجرم برسمِ غايته باختياره لوسيلة رقميّة ملموسة (الحاسوب أو الهاتف الذكي) معتمداً على الجانب اللُّغويّ في

تنفيذه لفعل الجريمة مثل إرسال رسائل التهديد والابتزاز وغيرها. وينتج عن هذه الجريمة ضرراً يلحق بالضحية المستهدفة ذلك بعد تحقيق المجرم لهدفه.

تقوم الجريمة الإلكترونيّة على أطرافٍ مهمةٍ تساعد على حدوثها، واكتمالها، ودونها لا تحدث هذه الجريمة؛ فماهي أطراف الجريمة الإلكترونيّة؟

2-1-أطرافُ الجريمةِ الإلكترونيّةِ:[4] للجريمة الإلكترونيّة ثلاثة أطراف مهمّة نُورِدها على الشكل الآتي:

أ -الطرفُ الأولُ: الفاعلُ في الجريمةِ الإلكترونيةِ: ويُقصد به الجاني والمجرم، حيث يكون هذا الشّخص على درجة معيّنة من العلم والخبرة في شؤون الحاسوب وتقنية المعلومات، وقد سمّاه البعض بالمجرم الإلكترونيّ، والجاني في الجريمة الإلكترونيّة هو شخص طبيعيّ تتوفر فيه الأهلية والقدرة الّتي تجعله مسؤولاً أمام القانون ويكون محلّا للمساءلة والعقاب، ولا يُتصوّر ذلك إلا بالنسبة للشّخص الطبيعيّ، وفي الوقت ذاته يعيش الجاني شعوراً دائماً بالخوف من كشف جريمته، كما أنّ الفاعل في هذه الجريمة يتمتّع بالسلطة تجاه النظام الإلكترونيّ.

ب -الطرفُ الثّاني : المجنِي عليهِ في الجريمةِ الإلكترونيّةِ : وهو الضحية في هذه الجريمة الإلكترونيّة إذا كان مرتكب الجريمة الإلكترونيّة هو في الغالب شخص عادي طبيعيّ، فإنّ المجني عليه هنا هو في الغالب شخص معنويّ يتمثّل في البنوك والشركات الكبرى والمؤسسات الحكوميّة والوزارات والمنظمات والهيئات المالية، وغيرها من الأشخاص الاعتباريّة الّتي تعتمد في إنجاز أعمالها على الحواسيب، حيث يصعب تصوّر وقوع الجريمة الإلكترونيّة بالنسبة للأفراد العاديين، وإن كان ذلك غير مستبعد، إذ قد يتعرّض الفرد العادي لشكل من أشكال الجريمة الإلكترونيّة.

ج -الطرفُ الثّالثُ: الحاسبُ الآليُّ: يُعدُّ الحاسب الآلي الأداة الأولى والأخيرة في تنفيذ الجريمة الإلكترونيّة، إذ لولاه، لاستحال وجود الجريمة الإلكترونيّة و حدوثها.

فالجريمة الإلكترونيّة تقوم على التكامل الموجود بين هذه الأطراف الثّلاثة، فبهم تكون، ودونهم تنعدم؛ فلا يمكن تصّور جريمة إلكترونيّة تكون مبنية على طرفٍ واحدٍ قط، بل لا تكون أبداً.

يعدُّ الطرف الأوّل للجريمة الإلكترونيّة (الفاعل) أهمّ طرفٍ فيها؛ ذلك أنّ مختلف الجرائم الإلكترونيّة: كالسّرقات العلميّة والأدبيّة الإلكترونيّة، والقرصنة، والإرهاب الإلكترونيين، والتّجارة بالمخدرات، ومختلف عمليات التجسس الإلكترونيّ، وما إلى ذلك. فكلُّ هذا يتطّلب مجرماً متمكّناً ومحترفاً، وعارفاً بكل الثغرات الّتي قد تعترض سبيله في تنفيذ جرائمه، لذلك أُطلق عليه اسم: المجرم الإلكترونيّ؛ فمن هو المجرم الإلكترونيّ؟ وبمَ يمتاز هذا المجرم عن غيره من المجرمين الأخرين؟

3-1-المجرمُ الإلكترونيُّ: Cybercriminal

هو ذلك الشّخص الّذي يتميّز بالنزعة الإجراميّة أكثر من المجرم العادي، فالمجرم في هذا النّوع من الجرائم ليس مجرماً عادياً فقط، فهو يرتكب جريمة متخصصة في مجال معيّن كسرقة البيانات والمعلومات الخاصة مثلا، وهذا يتطلب منه أن يكون على درجة عالية بالمجال الّذي هو بصدده، كما يمكن للمجرم الإلكترونيّ أنْ يكوّن تصوّراً كاملا لجريمته خلافاً للمجرم التقليدي العادي، فالفاعل هنا يستطيع أن يطبّق جريمته على أنظمة مماثلة لتلك الّتي يستهدفها، وذلك قبل تنفيذ عمليته الإجرامية.[5]

ويتميّز المجرم الإلكترونيّ عن غيره من المجرمين التقليديين بمجموعة من الصفات الخاصة، لعلّ من أبرزها؛ معرفته الكبيرة بالحاسوب والقانون وثغراته، إلى جانب اعتماده على الأدوات التكنولوجيّة المتطورة، فالمجرم الإلكترونيّ ذو خبرة ومهارة عالية يعود كلّ ذلك إلى ميله للنزعة الإجراميّة، والثّقة الزائدة بالنفس، ومن أهمها اعتماده الأسلوب الناعم في جريمته البعيد عن التعنيف. إلى جانب سهولة العودة للجريمة بفضل اكتسابه للدّقة والذّكاء والاحترافيّة.

إنّ للّغة أثر كبيرٌ وداعمٌ في ميدان علم الجريمة؛ فأين تكمن العلاقة بين الجريمة واللّغة؟

1-4-العلاقةُ بين الجريمةِ و اللّغةِ:[6] إنّ العلاقة بين اللّغة والجريمة هي علاقة قديمة من حيث التوظيف والاستعمال، أمّا من حيث اتّصالها بعلم الجريمة كعلم حديث النشأة؛ فهو اتّصال حديث بحداثة هذا العلم، إلاّ أنّ هذا الاتّصال لم يكن بعلم الجريمة ككل، و إنّما ارتبطت بإحدى فروع هذا العلم (علم اللّغة الجنائيّ)؛ بَيْدَ أنّ هذا العلم قد تفرّعت عنه علوم أخرى سنتدّرج في ذكرها على النّحو التالي:

1) **اللّسانياتُ القضائيّةُ:** وهي أوسع وأشمل من اللّسانيّات الجنائيّة، بوصفها فرعاً من علم اللّغة حيث تستخدم جميع الأساليب اللّغويّة في عملية التّحقيق الجنائيّ، حتّى أنّ اللّغة وأساليبها قد أصبحت من أهم أدلتها، كما أنّ هذا العلم يضمّ كلّا من الفعل الإجراميّ، والمجرم والقاضيّ، والإجراءات القانونيّة.
2) **اللّسانياتُ الجنائيّةُ:** وهو جزء من علم اللّغة القضائيّ، حيث يتّخذ هذا العلم من اللّغة أداة للتّحقيق والمحاكمة القضائيّة، وذلك من خلال دراسة التسجيلات الصّوتية، و مختلف النّصوص مكتوبة كانت أو شفوية، وذلك من جانب المحقق، ويقتصر علم اللّغة الجنائيّ على الفعل الإجراميّ، والمجرم، والمحقق.
3) **الصّوتياتُ الجنائيّةُ:** وهو علم يختص بتحليل الأصوات في مختلف الجرائم، سواء كان وجه المجرم غير ظاهر، أو من خلال فيديو فيه مجرم لكن دونما هيئته ووجهه.
4) **الأسلوبيّةُ الجنائيّةُ:** يعتمد هذا العلم على الأسلوب بصورة كبيرة، لأنّ الأسلوب كما قيل "هو الرجل نفسه."

فالصّوت والنبرة والتنغيم، إلى جانب الأسلوب المستعمل، تشكّل في مجموعها أدوات وإجراءات لغويّة أساسها اللُّغة ذاتها، وعندما تتكامل فيما بينها تؤدّي مهامّاً تحقيقيّة تخدم المُحققين للكشف عن مجريات الجرائم المختلفة ووقائعها.

لقد كان لاتّصال اللّغة بالجريمة أثرٌ كبيرٌ على هذا الميدان(علم الجريمة)، وهو أثرٌ نفعيٌّ حيث ظهرت تفرّعات مختلفة فيما بينها لكنها كانت على اتّصال كبير باللّغة، أو هي تنطوي تحت ما يسمى بعلم اللّغة: كاللّسانيات القضائيّة، واللّسانيات الجنائيّة، والصّوتيات الجنائيّة والأسلوبيّة الجنائيّة. فهي تخدم هذا العلم من خلال توظيف مختلف أساليبها كتحديد المصطلح ومعرفة دلالته، وذلك من خلال الأسلوب وتحديد النبرة الصّوتية وما يميّزها، ومعرفة دلالة تكرار بعض الأصوات وهذا ما يميّز المجرم؛ لأنّ لكلّ شخص صوتاً وأسلوباً معيّناً يعتمده، إلى جانب معرفة دلالة التراكيب الأسلوبيّة والصّرفية ومختلف الأساليب اللّغويّة: كالتشابه اللفظي والتكرار والترادف والتضاد وغيرها من

الأساليب الأخرى الّتي بمقدورها أنْ تُساهم بشكل أو بآخر في الكشف عن الحقيقة الكامنة خلف الجريمة، ومَنْ مرتكبها؟ إلى جانب الاعتماد على أسلوب التحليل؛ بالاستعانة بمنهجية تحليل النّصوص لمختلف أنواع الرسائل (التهديد، والانتحار، والنصب، والاحتيال)، وذلك لأنّ تحليل النّصوص يساعد على معرفة سلوك الإجرام، ولماذا حدث؟

إذا كان للجريمة اليوم علاقة وطيدة باللّغة، فإنّ اللّسانيات الجنائيّة هي المجال الوحيد الّذي يجمع بين علم اللّغة والقانون، حيث تهدف إلى استخدام اللّغة كأداة للكشف عن الحقائق في مختلف القضايا الجنائيّة؛ إذْ تساعد في تتبع حيثيات الجريمة و تتبع هُوية الأشخاص من خلال أساليبهم في الكتابة أو طريقة الكلام، خاصة في ميدان الجرائم الإلكترونيّة، فماهي اللّسانيات الجنائيّة؟

2- اللسانياتُ الجنائيّةُ: Forensic linguistics

تشكّل اللّسانيات الجنائيّة فرعاً حديثاً من فروع اللسانيات التّطبيقيّة يعمل على توظيف المعرفة اللّغويّة وتطبيقها في المجال القانونيّ والجنائيّ، وقد برز هذا الفرع التّطبيقي مع تزايد الحاجة إلى تحليل المادة اللّغويّة (اللّغة)؛ بوصفها دليلاً جنائيًّا يمكن أنْ يُساهم في دراسة مختلف التّحقيقات وكشف الجرائم؛ خاصّةً في ظل توسع مجال الجريمة وأدواتها، فظهرت الجرائم الإلكترونيّة مع تنوّع وسائل التواصل والتكنولوجيا، فباتت اللّغة بما تحمله من خصائص وسمات فرديّة " بصمةً لغويةً" تُساعد في تحديد هُوية الكاتب من خلال اللّغة المكتوبة، أو المتحدّث من خلال اللّغة المنطوقة الشفويّة، ممّا يمنح اللّسانيات الجنائيّة أهمية كبيرة في تحقيق العدالة.

2-1-تعريفُ اللسانياتِ الجنائيةِ: تعدّ اللّسانيّات الجنائيّة فرعاً من علم اللّغة يُعنَى بدراسة اللّغة من خلال تحليل مختلف النّصوص والخطابات القانونيّة من أجل الكشف عن الدلالات والمقاصد اللّغويّة المتعلقة بالقضايا الجنائيّة؛ فاللّسانيّات الجنائيّة:" تُستخدم في تحليل النّصّ مثل : نصّ دليل، نصّ تهديد، نصّ طلب فدية ... وكذلك في الاجراءات القضائيّة مثل: رسائل التحذير (الّتي تصدرها السلطة) أو التّحقيق، وكذلك التّحقيق المتقاطع (التّحققي) والتّحقيق بالإكراه ... فهناك دراسة وتحليل للّغة في الجريمة، وكذلك اللّغة التي تُستخدم في الإجراءات القضائيّة والقانونيّة، وهدف هذه الأخيرة في الأغلب مراقبة أداء الأجهزة القضائيّة والقانونيّة والشرطيّة، وبمعنى آخر: تُعين المفتش القضائيّ والمفتش القانونيّ على أداء عمله بمنهجيّة علميّة."[7]

على الرغم من تنوع التّعريفات واختلاف وجهات النظر حول اللّسانيّات الجنائية، وتعدّد الترجمات العربية لمصطلح Forensic Linguistics، مثل: اللّسانيات القضائيّة، أو الجنائيّة، أو علم اللّغة القانونيّ، أو التشريعيّ، وغيرها، فإنّ جميع هذه التسميات، رغم اختلافها، تُشير إلى المجال نفسه الّذي يجمع بين اللّغة والقانون، فهذا العلم يُعنى بدراسة النّصوص القانونيّة والمرتبطة بالجريمة، سواء كانت مكتوبة أو منطوقة، ويشمل تحليل اللّغة المستخدمة، والتصريحات، والأفعال الكلاميّة، والأساليب التعبيريّة، والنبرة الصّوتيّة، والحِجاج، وحتى الإيماءات والرموز، ويُعدّ هذا المجال فرعًا تطبيقيًا من فروع اللّسانيات، حيث يقوم على الفحص والتحليل العملي للخطاب ضمن السياقات القانونيّة والجنائيّة، مما يجعله علمًا لغويًا تطبيقيًا بالدرجة الأولى.

وهو ذلك العلم الّذي يهتمُّ بالجانب اللّغويّ القانونيّ (التحريري : ويُقصد به البصمة اللّغويّة المكتوبة. والشفويّ: المقصود به البصمة الصّوتية الشفويّة)؛ وذلك راجعٌ لما تميّز به اللّغة القانونيّة من الرصانة والإقناع، ومن ثمَّ تحقيق الاقتناع، والخضوع للحكم القضائيّ.

اللّسانيات الجنائيّة ؛ هي علمٌ يدرس كيف يمكن للّغة أنْ تكشف عن هُوية المجرمين؟ ويكون ذلك من خلال تحليل أسلوب الكتابة، أو الكلام المنطوق في القضايا الجنائيّة الّتي تُعنَى بالجرائم، وجمع الأدّلة بمختلف مصادرها وأشكالها اللّغوية؛ وهذا كلّه يصبُّ في مجال البصمات اللّغوية بوجهيها(المكتوبة أو المنطوقة).

2-2-مجالاتُ اللّسانياتِ الجنائيّةِ: ومن أبرز هذه المجالات اللّسانيّة:

1. **إثباتُ هُويّةِ المؤلِفِ(المتحدث):** يتمّ استخدامه للتّعرف على الصّوت في تسجيل معيّن، فإنّ العمل على دراسة الوحدات اللّغويّة لأيّ علامةٍ لغويّة يساعد المحققين في الكشف عن هُوية المجرمين وهذا من صميم (علم الأسلوب الجنائيّ)؛ فالصّوت هو الأكثر قيمة في مسار هذه التّحقيقات الجنائيّة.
2. **تحقيقُ هُويّةِ المؤلِفِ(المتحدث):** حيث يتمّ فيه الاعتماد على علم الأصوات أو(الصّوتيات الجنائيّة)، وذلك من خلال إقامة مقارنة النّص المسجّل مسبقاً محلّ الشبهة مع النّص الموجود لدى المحقق، وذلك من أجل التّحقق من صحة المعلومات من عدمها؛ فتكون عملية تحديد هُوية الكاتب من خلال المقارنة بين نصوص مجهولة المصدر، ونصوص معروفة للعثور على أوجه التشابه، والاختلاف بينها إلى جانب الحالة النفسيّة أو المرضيّة للمتحدث من خلال خصائصه الصّوتيّة.
3. **هُويةُ المتكلّمِ**: يتصل غالباً بالنّص المسموع والمرئي، إذ يكلّف اللّساني بتحقيق اللهجة أو اللكنة المسجلة، ثم يقوم بمقارنتها باللهجة المسجلة عنده في الشريط وهذا منوط بعلم اللهجات اللّغويّ، ذلك لأنّ الوحدات اللّغويّة المستعملة سواء كانت مفردة أو نصاً تكشف عن هُوية المتكلّم، وعن تكوينه الاجتماعيّ، والدينيّ، والعلميّ، والنفسيّ، وغيره؛ فالمتحدّث عندما يتكلّم وكأنّه يُعلِم الخبير اللّغويّ بحقيقته كاملةً، إلاّ الصمت فهو العامل الوحيد لإثارة الغموض.

إنّ العنصرين (تحقيق هُوية المؤلف، وهوية المتكلّم) كلاهما عمليتان يتدّخل فيهما (علم النّفس الجنائيّ)؛ الّذي يركّز على تقييم الحالة النّفسيّة، والعقليّة للمتّهم وقت ارتكاب الجريمة، وكتابة تقارير عن هذه الحالة للإدلاء بها أثناء دراسة القضايا، وتستخدم كدليل جنائيّ في المحاكم.

4. **القضايا المدنيةُ**: أو (فحص الوثائق القانونيّة) وتشمل العلامات التجاريّة، والملصقات التجاريّة، ومنازعات العقود والتشهير، وتحليل الشهادات، أو الاعترافات لاكتشاف التلاعب أو الانتحال أو الصياغات المشبوهة؛ وهذا من قبيل (تحليل الخطاب)؛ الّذي يهدف إلى فهم وظيفة كلّ جزء من أجزاء الكلام سواء كان منطوقاً أو مكتوباً أو رموزاً وإشارات، من خلال التفسير والتأويل، وباستخدام آليات التحليل السيميائيّ.[8]

ومن هنا يتضّح أنّ البصمة اللّغويّة تمثّل أداة محورية داخل اللّسانيات الجنائيّة؛ إذْ تمكّن الخبير اللّغويّ، والمحقّق من تتبّع هُوية المتهم (الكاتب، أو المتحدّث)، كما تساعد على اكتشاف هُوية المجرمِ الحقيقي حتّى في الفضاء الرقمي (فيما يخصّ الجريمة الإلكترونيّة)، وبالتالي، ماذا نعني بالبصمة اللّغويّة ؟

3-البصمةُ اللّغويّةُ : linguistic fingerprint

3-1- تعريفُ البصمةِ اللّغويّةِ: تعدُّ البصمة اللّغويّة من المفاهيم الجديدة في الدّرس اللّساني،" فهذا التوجّه عبارة عن مقاربة علميّة دقيقة تهدف إلى الكشف عن الخصائص اللّغويّة المميّزة للفرد من خلال تحليل انحرافاته النصيّة ومراقبة مظاهر الخروج عن القواعد المألوفة في الكلام مثل: تكرار أصوات بعينها، أو استخدام لوازم لفظيّة محددة، أو مخالفة الترتيب التقليديّ للجملة، أو بناء تراكيب متسلسلة ذات نمط مكرّر، وتُسهم هذه المؤشرات في تتبّع بصمات المتكلّم اللّغويّة، والكشف عن مكنونات تفكيره، وما تخفيه ألفاظه وسياقات خطابه من دلالات ضمنيّة، ويُسخَّر هذا النّوع من التحليل لخدمة العدالة، حيث يُعتمد عليه في تزويد المحاكم والجهات القانونيّة بأدلة لغويّة دقيقة تُعينهم في فكّ خيوط القضايا الّتي تُعدّ اللّغة فيها عنصرًا محوريًّا من عناصر الإثبات."[9]

والبصمة اللّغويّة: " عبارة عن مجموعة من السمات الّتي تجعل المتكلّم أو الكاتب فريداً من نوعه."[10]

فالبصمة اللّغويّة دليلٌ جنائيٌّ يعتمده المحقق في عملية البحث والكشف عن الحقيقة، ومن أجل إثبات صحة القضيّة من عدمها، وذلك من خلال التحليل اللّغوي للدلائل اللّغويّة من خلال التراكيب والأساليب المختلفة واللهجات أو الصّوت، فهناك دائماً ميزة لغويّة تميّز شخصاً ما عن غيره، فهذا كلّه يدخل ضمن ميدان البصمة اللّغويّة، وهِي الوسيلة الوحيدة والمنعرج الحاسم للكشف عن الحقيقة؛ لأنّها ذلك الأثر والطريقة والأسلوب والسلوك الذي تتميّز به لغةُ فردٍ ما، لذلك نجد بأنّ هذا الفحص اللّغوي للبصمة اللّغويّة يتّم من طرف خبيرٍ لغويٍّ متمكّنٍ من أساليب اللّغة.

تتمحور البصمة اللُّغويّة حول دراسة السمات الفرديّة الكلاميّة للّغة المستخدمة من قبل الأشخاص، وذلك من أجل فضِّ النزاعات والوصول إلى الجاني، بالاعتماد على اللّغة في فكّ وحلّ شفرات القضايا الجنائيّة المختلفة، ما يجعل البصمة اللّغويّة حلقة وصل بين اللّسانيات والقانون. وتتجلى أهميتها في الكشف عن حقيقة المجرم، وتحديد شخصيته من خلال السمات اللّغويّة المميزة لكل فردٍ، ممّا يُسهّل الوصول إلى المجرم وتقديمه للعدالة. وعليه، فأين يكمن دورها في تحليل النّصوص اللّغويّة الجنائيّة؟

4-دورُ البصمةِ اللّغويّةِ في تحليلِ النّصوصِ اللّغويّةِ الجنائيّةِ: إنّ للبصمة اللّغويّة الدور الكبير في تحليل مختلف النّصوص اللّغويّة الجنائيّة المتعلّقة بالجرائم، حيث تُساهم في تضييق دائرة المشتبه به، وهي بذلك تزيد من فعاليّة العمل الجنائيّ وتسهيله، إلاّ أنّ المحلّل الجنائيّ لابدّ له من الاستعانة بخبيرٍ لغويٍّ متمكنٍ من اللّغة؛ فهذه الاستعانة ستساعده على فكّ شفرات اللّغة الّتي استعملت كأداةٍ للجريمة، ويكون ذلك من خلال تحليل مختلف النّصوص الجنائيّة على اختلاف نوعيتها؛ سواء كانت مكتوبةً أو منطوقةً. فكما أنّ الجريمة إذا تمت بشكلٍ مباشرٍ بالطريقة التقليديّة الّتي عهدناها: كالقتل مثلاً، أو الاختطاف، أو التعدي، أو السرقة، أو الضرب وغيرها، فالمحلّل الجنائي عند قيامه بمختلف عمليات البحث والتّحقيق المتكرر يمكنه معرفة الجاني بسهولةٍ من خلال أثرٍ يتركه الجانيّ وهي بصمة الإصبع؛ فهذه البصمة هي دليلٌ جنائيٌّ يساعد على حلّ هذه القضية، وهو الأمر نفسه الّذي يتوافق مع البصمة اللّغويّة، ذلك أنّ المجرم عند تلفّظه بكلماتٍ سواء تمّ ذلك عن طريق المشافهة أو الكتابة، فكلّ فردٍ لديه ميزة كلاميّة خاصة به، ويكون ذلك من خلال أسلوبه، أو صوته، أو بواسطة اعتماده على بعض الرموز والإشارات، فكلّ هذه السمات الكلاميّة هي الّتي تُعرّف عن صاحبها الحقيقي، فقد يعتمد المجرم مثلاً على تكرار بعض الكلمات، أو

استخدامه الكلمات المفتاحيّة أو الرموز، كأنْ يكون رقماً وكلّ رقمٍ يرمزُ إلى حرفٍ معيّن، وهذا ما نجده بكثرة في عمليات التجسّس والإرهاب، أو من مثل لغة الشارع السريّة لتداول المخدّرات أو لغة الإتجار بالأعضاء، فكلّ هذه العمليات الإجراميّة نجدها تتّسم بسمات لغويّة خاصة بها من شأنها أنْ تكون شاهداً على صاحبها، وذلك من خلال بعض السمات الصّوتيّة والأسلوبيّة، ومختلف التراكيب الإسناديّة الاسميّة والفعليّة، والروابط، إلى جانب عمليات التأويل للتصريحات المختلفة؛ و لنأخذ على سبيل المثال: قضية (تيموثي جون إيفانز) الّذي أُتّهِم بجريمة قتل زوجته وابنته، فحكمت عليه المحكمة بالموت شنقاً، وبعد سنواتٍ شرع الأستاذ (جون سفارتفيك) بإعادة فتح القضية مرةً أخرى، وقيامه بدراسة تصريحات(إيفانز)، وبعد قيامه بالتحليل اللّساني الدقيق لمختلف الأساليب والعلاقات الإسناديّة للجمل، ومختلف الروابط الّتي استعملها (إيفانز)، وجد بأنّ أغلب تصريحاته يكثر فيها استعمال أدوات الربط وحروف العطف، وغلبة الضمير المستتر؛ وهذا يدّل على أنّ الجاني الحقيقي ليس هو(إيفانز)، وإنّما هو مخفي، لذلك قامت المحكمة مرةً أخرى باستجواب جار(إيفانز) وهو(جون كريستي)، فتبيّن بأنّ هذا الأخير له سجلّ إجرامي سابق كان متهماً فيه بجرائم قتل أخرى وكانت زوجته ضحيةٍ أيضاً، وبعد الاستجوابات المتكررة له اعترف بجريمته، فقامت المحكمة بمنح عفوٍ لإيفانز، وإعدام الجانيّ الحقيقيّ وهو (جون كريستي)، و يُبرز هذا المثال مدى الأهميّة البالغة للبصمة اللّغويّة في مسار تحقيق العدالة وكشف هُوية الجُناةِ المجهولين، إذ تُعدّ أداة فعّالة يعتمد عليها المحققون في تتبّع أثر الجريمة من خلال تحليل اللّغة؛ فالبصمة اللّغويّة تُستخدم كدليل جنائيّ لإثبات الشبهة، حيث تحمل الكلمات — سواء كانت منطوقة أو مكتوبة — قيمة عالية في سياق التّحقيق.

فالبصمة اللّغويّة هي تلك الميزة الّتي يتمّ من خلالها الوصول إلى المجرم الحقيقي، نقول بأنّ الأدّلة اللّغويّة الجنائيّة قد تُستعمل كأداة أساسيّة أو مساعدة في إثبات الجريمة؛ من خلال تحليل مختلف الأدّلة اللّغويّة وتأويلاتها المختلفة بطريقةٍ علميّة تتميّز بالموضوعيّة وتخدم المجتمع القانونيّ، والقانون لوحده لا يكفي لمعرفة حيثيات الجريمة والقبض على المجرم، فكان للّساني الجنائيّ الدور الفعّال في فضّ النزاعات، فاللّغة إلى جانب كونها الوسيلة الأساسة للتواصل بين البشر، أصبحت اليوم أداةَ الجريمة ووجهاً كاشفا عنها؛ بحيث تعدّ حلقة وصل بين عناصر ثلاثة (المجرم، وجريمته، والمحقق)؛ وهي وسيلة للجُرم ودليل قاطع على فاعله، وعليه؛ فالبصمة اللّغويّة تعدّ من أهمّ الدلائل المساعدة في الوصول إلى الحقيقة، ذلك أنّ اللّغة قد تكشف لنا في كثيرٍ من الأحيان على ما عجزت عنه الدلائل المباشرة التقليديّة للوصول إليه.

إنّ البصمة اللّغويّة بوجهيها؛ الوجه المكتوب؛ ويدخل في هذا كلّ نّص مكتوبٍ، سواء كان رسائل خطيّة ورقيّة أو إلكترونيّة، حيث تتضمن كل أشكال رسائل التهديد، والانتحار، والابتزاز، أو طلب فدية مالية...إلى جانب ما يدوّن أثناء إجراء التحقيقات مع المشتبه بهم أو مع الشهود في مراكز الشرطة وفي المحاكم القضائيّة، **والوجه المنطوق**؛ بحيث يكون التركيز على طريقة القول وكيفيته، وليس على ما يُقال، فالاهتمام يكون منصبّاً على اللّغة بحدّ ذاتها من خلال: النبرة الصّوتيّة، والأسلوب، وطريقة النطق، بالإضافة إلى الجانب النفسي للمذنب من خلال التوتر، أو التردّد في الكلام، أو التلعثم، الغضب بسرعةٍ، أو الإجابة عن السؤال بغير جوابه الصحيح أو عن سؤال لم يطرح أصلاً، وكذلك الحالة الجسديّة: كالتعرّق، نظرات العينين، الخوف ورعشة اليدين، البكاء، وغيرها. فمثلاً: عندما نعتاد

على إجراء مكالماتٍ، أو إرسال رسائل إلى صديقٍ بعينه دون غيره، فحتماً نكون على درايةٍ كبيرةٍ بأسلوبه وطريقته في الكلام، ومختلف العبارات والكلمات الّتي يردّدها، فنحن قد حددنا هُوية هذا الشّخص عن غيره من الأشخاص الأخرين من بصمته اللّغويّة، لذلك عندما يقوم شخص آخر بمراسلتنا باسم هذا الشخص، فحتماً ينتابنا الشك ونتساءل: هل كان صديقي هو من يراسلني أم أنّه شخصٌ آخر؟، وبالتالي، فما هو سبب هذا الشك؟ وما سبب هذا التساؤل؟ فأكيدٌ هي البصمة اللّغويّة؛ فصديقتي مثلاً عند حديثنا ودردشتنا على موقع التواصل الاجتماعي (الفايسبوك)، كثيراً ما تخطئ في الكتابة، حيث أغلب كلامها وكأنّه رموزٌ مشفّرة، وأكثر ما يميّز طريقتها في الكتابة هي إضافة المدّ والهمزة في آخر الكلمات (اء) على سبيل المثال: (كلمة سلام تقول: سلاماء، خرجتي تقول خرجتياء، قولي، تقول: قولياء...وهكذا)، فهذه ميزة لغويّة في كلامها وطريقة حديثها مما يجعلها تختلف عن غيرها، كما أنّها تستعمل صيغة المذكّر بدلاً من المؤنث مثل: (تعشيتي تقول: تعشيت، ابعثيلي، تقول: ابعتلي...)، فعندما تتحدث معي بهذا الأسلوب أعرف بأنّها هي المتّحدثة، لكن عندما تتغير الكلمات إلى الأحسن، ويستقيم الأسلوب أتأكد بأنّ المتحدث معي ليس هي، وإنّما أختها هذه الأخيرة أيضاً تتميّز ببصمتها اللّغويّة.

5-أهميّةُ استخدامِ البصمةِ اللّغويّةِ في كشفِ هُويّةِ مرتكبِيْ الجرائمِ الإلكترونيّةِ:

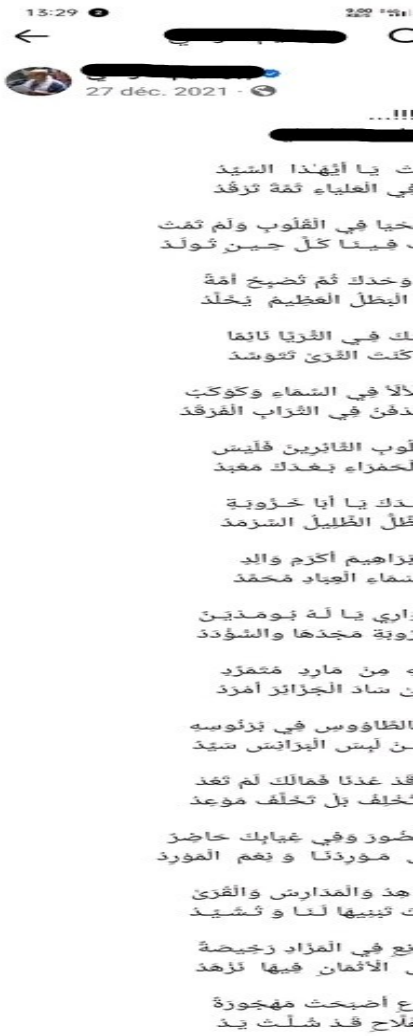
تعدّ البصمة اللّغويّة أحد أهم الركائز الأساسيّة في مجال اللّسانيات الجنائيّة، فهي تقوم على فكرة أنّ لكلِّ شخص أسلوباً خاصّاً ومميّزاً في استعماله للّغة، وفي انتقائه للمفردات أو تركيبه للجُمل أو حتّى طريقته في ارتكاب الأخطاء الإملائيّة المتكررة؛ وهذا التفرّد في الأسلوب اللّغوي يساهم في تحديد هُوية صاحبه، كما تُستخدم كأداة تطبيقيّة للّسانيات الجنائيّة في تحليل مختلف النّصوص المنطوقة أو المكتوبة ومعرفة هُوية المجرمين الحقيقيين خاصة في ميدان الجرائم الإلكترونيّة الّتي يصعب التعرّف فيها على الجاني الحقيقي بالوسائل التقليديّة العادية المعتمدة في التّحقيق، فيتدخل بذلك المحلّل اللّغويّ الجنائيّ، والمعلوم أنّ اللسانيات الجنائيّة علم يقوم بتوظيف المعرفة اللّغويّة في المجال الجنائي أو القانوني، من خلال دراسة اللّغة كدليل جنائي في مختلف التحقيقات. تكون بذلك البصمة اللّغويّة الأداة أو الآلية التطبيقيّة الّتي يعتمدها هذا العلم (اللّسانيّات الجنائيّة) في كشف هُوية الكاتب أو المتحدّث؛ فمثلاً في عملية ابتزاز عبر موقع التواصل الاجتماعي يستخدم الخبير أو المحلّل اللّغويّ الجنائي البصمة اللّغويّة لتحليل اللّغة والأسلوب المعتمد في الرسائل وربطها بشخصيّة المشتبه به، فالعلاقة بين اللّسانيّات الجنائيّة والبصمة اللّغويّة علاقة تكامليّة، إذ تمثّل اللّسانيّات الجنائيّة الإطار العلمي، بينما تشكّل البصمة اللّغويّة الوسيلة التّطبيقيّة لهذا العلم بمنحه بُعداً عملياً في تحقيق العدالة، وكشف هُوية المجرمين.

تتنوّع أشكال الجرائم الإلكترونيّة؛ من بينها جرائم السرقات العلميّة والأدبيّة الإلكترونيّة الّتي شاعت في وقتنا الحالي بغضّ النظر عن شكل السرقة (كليّة، أو جزئية، أو بإعادة صياغةٍ، أو بتغيير لبعض الكلمات)، وأصبحت السّرقة الأدبيّة الإلكترونيّة ظاهرةً متفشيّةً بشكلٍ كبيرٍ، وبالأخصّ عبر مواقع التواصل الاجتماعي وعبر مختلف المواقع الإلكترونيّة بشكلٍ عامٍ، وأمراً يطعنُ الإبداع والكتابة في ظل سهولة النشر الإلكتروني؛ فعالمنا اليوم عالمٌ رقميٌّ، حيث باتت المواقع الإلكترونيّة، وصفحات الفايسبوك تطالعنا بشكلٍ يوميٍّ بقصائد شعريّة مسروقة، أو منشورة دون علم أصحابها، أو دون ذكر اسم الشاعر الحقيقي الذي كتبها، أو نسبتها إلى شخصٍ آخر لا صلة له بها، فتصبح القصيدة

الشّعريّة الواحدة بأكثر من اسمٍ، ولا يعرف القارئ من هو صاحبها الحقيقي، ولقد اطّلعنا على نماذج شعريّة لشعراء اعترفوا بأحقيّتهم في قصائدهم، مع إفصاحٍ وإعلانٍ بأنّ هذه القصيدة له، وكشف السارق، فالشاعر يُعيد نشر قصيدته مرفقةً بالصُّور الّتي تدعم حقّه بالقصيدة، ومن بين نماذج السرقات الأدبيّة الإلكترونيّة الّتي وجدناها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أو عبر الموقع الإلكترونيّ لقصائد شعريّة تعرّض أصحابها لعمليات انتحال من قِبل أشخاص أخرين ونسبتها لهم نجد:

➢ **النّموذجُ الأوّل** :[11] وهي قصيدة شعريّة في رثاء الرئيس الراحل هواري بومدين(رحمه الله)، بعنوان: "لم تمت"، للشاعر الجزائري الأستاذ(إ ق)، الّتي نشرها عبر صفحته على الفاسبوك بتاريخ 27ديسمبر2021م، فالمجني عليه تعرّض لسرقة شعريّة من الجانيّ وهو أستاذ أردني (ه م م)، مادحاً بها الملك عبد الله الثاني، حيث سطا كليّا على هذه القصيدة الشّعرية مع تغييرٍ في العنوان "لم تمرض"، الّتي كتبها بتاريخ 2022/5/7م، ونشرها على صفحته على الفايسبوك بتاريخ 2022/5/8م، ممّا يدّل على أسبقيّة النّص الأصلي المتمثّل في قصيدة:" لم تمت" على النّص المسروق:" لم تمرض"، مع استبدالٍ لفظيٍّ للمتغيّرات اللّغويّة، والزيادة اللّغويّة، والحذف، وقد أشار الجانيّ في نهاية القصيدة الشّعريّة إلى أنّ هذه القصيدة نُشرت باسمه (عن .ق .ه م م)، وقد صرّح الأستاذ الجزائري(إ ق) بعبارةٍ مباشرة إلى أنّ قصيدته قد تعرّضت للسّرقة الأدبيّة الشّعريّة الإلكترونيّة من طرف الأستاذ(ه م م)، حيث وضع منشوراً على حسابه على الفايسبوك بتاريخ :2024/12/26م.



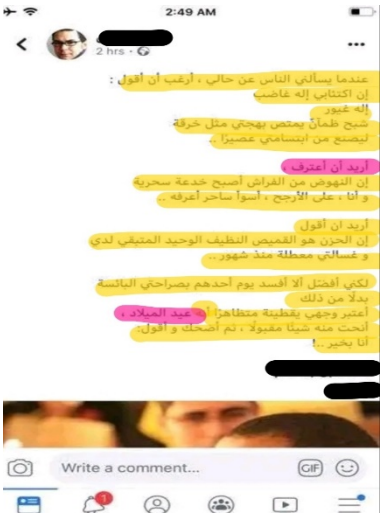


صورةُ النّصِ المسروقِ

النّموذج الثّاني:[12] وهي قصيدة شعريّة للشاعر الأمريكي(ر ف)،ترجمة (ض ر)، تمّت سرقة هذه القصيدة الشّعرية المترجمة، والمنشورة عبر صفحة الفايسبوك للمترجمة (ض ر)، ونشرها (أ ب ب)، (تونس)،كمنشورٍ على صفحة الفايسبوك باسمه كما هي (سرقة أدبيّة إلكترونيّة كلية) مع وجود تنويه بهذه السّرقة الأدبيّة بتاريخ 2019/6/29م المنشور ضمن صفحة (قصائد مترجمة).



صورة النّصّ الأصلي



صورة النّصّ المسروق

خاتمة:

خلاصة ما يمكن أن نستشفه:

1- أصبحت دراسة اللّغة جزءًا لا يتجزأ من مسار التّحقيق الجنائيّ، لما تحمله من دلائل خفية يمكن أن تكشفَ عن هُوية الجانيّ، أو عن نيّته، أو حتّى عن ملابسات الجريمة نفسها.

2- تُعدّ الجريمة الإلكترونيّة من أبرز أشكال الجريمة المستحدثة في العصر الرقمي، إذ تجمع بين قدرات الذكاء الاصطناعي المتمثّلة في الحاسوب، وبين ذكاء الإنسان الطبيعي الذي يوظّف هذه التقنية لتحقيق أهداف غير مشروعة، وتحتلّ اللّغة موقعًا محوريًا، فهي الأداة الّتي تُرتكب بها الجريمة، وفي الوقت نفسه الوسيلة الّتي تُستخدم لكشفها؛ ما يجعل اللّغة حلقة الوصل الأساسيّة بين المجرم، والفعل الجرمي، والخبير الجنائيّ الّذي يعمل على تحليلها وفهم دلالاتها للوصول إلى الحقيقة.

3- البصمة اللّغويّة أحد أهمّ أدوات التحليل اللّغوي الجنائيّ للتّطبيقات القضائيّة المختلفة، لما لها من أهميةٍ بالغةٍ في الكشف عن هوية المجرم، وتحديد شخصيته، حيث أثبتت وجودها الفعلي من خلال الربط بين اللّسانيات والقانون، فلا يمكن للتحليل الجنائيّ الاستغناء نهائياً عن اللّسانيات، وذلك لما تحمله هذه الأخيرة من آليات لغويّة قيّمة لعلّ

من أبرزها البصمةُ اللّغويّة، وتساعد هذه الآليات اللّغويّة المحققين، والمتّحرين في الكشف عن الجرائم، والوصول إلى نتائج علميّة دقيقة، ومن ثمَّ القبض على المجرمين وردعهم.

4- تتميّز اللّسانيات الجنائيّة بكونها مجالًا واسعًا ومتعدد الأبعاد، حيث تؤدّي دورًا بارزًا في إثراء البحث اللّغويّ من خلال إضافتها معارف وأساليب جديدة، فقد أتاح هذا المجال الفرصة لفهم اللّغة من منظور قانونيّ وتحليليّ دقيق، ممّا يعزز قدرة الباحثين على دراسة النّصوص والكلام في سياقات جنائيّة، ويُسهم في تطوير أدوات لغويّة تخدم العدالة وتحليل الأدلة.

5- لا يقتصر دور القانون وحده على كشف ملابسات الجريمة والقبض على المجرم، بلْ تتضافر جهوده مع تخصص اللّسانيات الجنائية الّتي تلعب دوراً حيوياً في فض النزاعات، إذْ يساهم اللّساني الجنائيّ في تحليل اللّغة المستخدمة في الأدّلة، ممّا يعزز دقّة التّحقيقات ويساعد في الوصول إلى الحقائق.

هوامش:

[1] - حسنين شفيق، 2015م، الإعلام الجديد والجرائم الإلكترونيّة التسريبات...التجسس...الإرهاب الإلكتروني، د ط، مصر، دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع، ص17/16.

[2] - ينظر: يعيش تمام شوقي، جانفي2019م، الجريمة المعلوماتيّة-دراسة تأصيليّة-، ط1، الجزائر، مطبعة الرمال (الوادي)، ص19.

[3] - يعيش تمام شوقي، المرجع نفسه، ص19.

[4] - ينظر: عبد الله دغش العجمي، (2014م/2015م)، "المشكلات العملية والقانونية للجرائم الإلكترونية- دراسة مقارنة-"، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، عمّان، جامعة الشرق الأوسط، ص32 وما بعدها.

[5] - ينظر: مولاي إبراهيم عبد الحكيم، جوان 2015م، "الجرائم الإلكترونيّة"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانيّة، جامعة زيان عاشور – الجلفة-، الجزائر، المجلد2،العدد23، ص214.

[6] - ينظر: فاطمة بنت محمد بن عوض الشهري، 2022م، "العلاقة بين اللُّغة وعلم الجريمة"، مجلة كلية اللُّغة العربية بإيتاي البارود، جامعة الأزهر، مصر، العدد35، ص762/761.

[7] - صالح بن فهد العصيمي، 2020م، اللّسانيات الجنائيّة: تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها، ط1، المملكة العربية السعودية، دار وجوه للنشر والتوزيع، ص26.

[8] - ينظر: الزهرة بوخاتمي، 2022م، "اللّسانيات القضائيّة في الجزائر بين الواقع والمأمول – الشرطة القضائية بسيدي بلعباس أنموذجاً-"، مجلة التعليميّة، الجزائر، المجلد12،العدد2، ص243/242.

[9] - ينظر: محمد فارح، 2021م،" البصمة اللّسانية وأثرها في البحث الجنائي"، مجلة اللّسانيات التّطبيقيّة، الجزائر، المجلد5، العدد2، ص480.

[10] - محمد فارح، المرجع نفسه، ص481.

[11] - إبراهيم قارعلي، (2024/12/26م)، سرقة شعرية، منشور على موقع فايسبوك" ضمن صفحته الشّخصيّة"، تاريخ آخر دخول: (2025/08/21م)، على الساعة: (14:15)، الرابط:

https://web.facebook.com/100003646928429/posts/3311077432357122/?mibextid=rS40aB7S9Ucbxw6v&__rdc=1&__rdr#

[12] - ضي رحمي، (29 /2019/06م)، منشور على موقع فايسبوك" ضمن صفحة قصائد مترجمة"، تاريخ آخر زيارة: (2025/08/21م، على الساعة:(13:28)، الرابط:
https://web.facebook.com/TranslatedpoemsS?mibextid=rS40aB7S9Ucbxw6v&__rdc=1&__rdr#

قائمة المراجع:

الكتب:

1/ حسنين شفيق،2015م، الإعلام الجديد والجرائم الإلكترونية التسريبات...التجسس...الإرهاب الإلكتروني، د ط، مصر، دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع.

2/ صالح بن فهد العصيمي، 2020م، اللّسانيات الجنائية: تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاته، ط1، المملكة العربية السعودية، دار وجوه للنشر والتوزيع.

3/ يعيش تمام شوقي، جانفي 2019م، الجريمة المعلوماتية- دراسة تأصيلية-، ط1 ،الجزائر، مطبعة الرمال (الوادي).

المجلات:

4/ الزهرة بوخاتي، 2022م، "اللّسانيات القضائية في الجزائر بين الواقع والمأمول– الشرطة القضائية بسيدي بلعباس أنموذجاً-"، مجلة التعليمية، الجزائر، المجلد 12، العدد 2،ص 243/242.

5/ فاطمة بنت محمد بن عوض الشهري، 2022م، "العلاقة بين اللّغة وعلم الجريمة"، مجلة كلية اللّغة العربية بإيتاي البارود، جامعة الأزهر، مصر، العدد 35، ص762/761.

6/ محمد فارح،2021م، "البصمة اللّسانية وأثرها في البحث الجنائيّ"، مجلة اللّسانيات التطبيقية، الجزائر، المجلد 5، العدد2، ص 480.

7/ مولاي إبراهيم عبد الحكيم، جوان 2015م، "الجرائم الإلكترونية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور –الجلفة-، الجزائر، المجلد 2، العدد 23 ،ص214.

الرسائل و الأطروحات:

8/ عبد الله دغش العجمي، (2014م/2015م)، "المشكلات العملية والقانونية للجرائم الإلكترونية –دراسة مقارنة-"، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، عمّان، جامعة الشرق الأوسط.

المواقع الإلكترونية:

9/ إبراهيم قارعلي، (2024/12/26م)، سرقة شعريّة، منشور على موقع فايسبوك" ضمن صفحته الشّخصيّة"، تاريخ آخر دخول: (2025/08/21م)، على الساعة: (14:15)، الرابط:
https://web.facebook.com/100003646928429/posts/3311077432357122/?mibextid=rS40aB7S9Ucbxw6v&__rdc=1&__rdr#

10/ضي رحمي، (2019/06/29م)، منشور على موقع فايسبوك" ضمن صفحة قصائد مترجمة"، تاريخ آخر دخول: (2025/08/21م)، على الساعة:(13:28)، الرابط:
https://web.facebook.com/TranslatedpoemsS?mibextid=rS40aB7S9Ucbxw6v&__rdc=1&__rdr#